

وزارة النقل

هيئة ميناء دمياط

قرار رقم ١٤١ لسنة ٢٠٢٥

الصادر بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٠

بتتجديد العمل بالقرار رقم ٨٤٥ لسنة ٢٠٢٠

بشأن منح حواجز وتسهيلات للمستثمرين بميناء دمياط

لواء بحرى أ.ح رئيس مجلس إدارة هيئة ميناء دمياط

بعد الاطلاع على قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٧ لسنة ١٩٨٥ بشأن إنشاء هيئة

ميناء دمياط :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٢ بتنظيم وزارة النقل :

وعلى قرار وزير النقل رقم ٨٠٠ لسنة ٢٠١٦ بإصدار لائحة تنظيم مزاولة الأنشطة

والأعمال المرتبطة بالنقل البحري ومقابلات الانتفاع بها :

وعلى قرار رئيس مجلس إدارة هيئة ميناء دمياط رقم ١١١ لسنة ٢٠١٨ بشأن

تحديد فئات مقابل إشراف هيئة ميناء دمياط على أعمال الشحن والتغليف وغير

المরخص لهم بمزاولة هذا النشاط :

وعلى قرار رئيس مجلس إدارة هيئة ميناء دمياط رقم ٩٠٤ لسنة ٢٠١٨ بشأن

تحديد مدة تخزين مناسبة على ضوء ظروف العمل داخل ميناء دمياط :

وعلى قرار رئيس مجلس إدارة هيئة ميناء دمياط رقم ٥٠٠ لسنة ٢٠١٩ بشأن

تعديل فئات مقابل تداول البضائع بميناء دمياط :

وعلى قرار رئيس مجلس إدارة هيئة ميناء دمياط رقم ٨٤٥ لسنة ٢٠٢٠ بشأن

منح حواجز وتسهيلات للمستثمرين بميناء دمياط :

وعلى قرار رئيس مجلس إدارة هيئة مينا دمياط رقم ٥٠٩ لسنة ٢٠٢١ بشأن مد العمل بقرار هيئة مينا دمياط رقم ٨٤٥ لسنة ٢٠٢٠ الخاص بمنح حواجز وتسهيلات للمستثمرين بمينا دمياط وذلك حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ :

وعلى قرارات رئيس مجلس إدارة هيئة مينا دمياط أرقام ١٦٣ لسنة ٢٠٢٢ ، ٤٢٥ لسنة ٢٠٢٢ ، ٥٥ لسنة ٢٠٢٣ ، ٦٦١ لسنة ٢٠٢٣ ، ١٠٦ ، ٢٠٢٤ لسنة ٢٢٩ ، ٢٠٢٤ لسنة ٢٠٢٤ بتجديد العمل بقرار هيئة مينا دمياط رقم ٨٤٥ لسنة ٢٠٢٠ بشأن منح حواجز وتسهيلات للمستثمرين بمينا دمياط لعدة مدد متتالية حتى ٢٠٢٤/١٢/٣١ :

وعلى قرار مجلس إدارة هيئة مينا دمياط رقم (١/٥ - ٢٠٢٥) بجلسته الأولى المعقودة بتاريخ ٢٠٢٥/١/٦ بالموافقة على مد العمل بقرار رئيس مجلس إدارة هيئة مينا دمياط رقم ٨٤٥ لسنة ٢٠٢٠ بشأن منح حواجز وتسهيلات للمستثمرين بمينا دمياط وذلك حتى ٢٠٢٥/٦/٣ والمعتمد بالموافقة من السيد الفريق نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية ووزير الصناعة والنقل :

قدر :

(المادة الأولى)

يُجدد العمل بالأحكام المنصوص عليها في قرار رئيس مجلس إدارة هيئة مينا دمياط رقم ٨٤٥ لسنة ٢٠٢٠ بشأن منح حواجز وتسهيلات للمستثمرين بمينا دمياط، وذلك حتى ٢٠٢٥/٦/٣.

(المادة الثانية)

على جميع الإدارات المختصة - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القرار، ويلغى كل ما يخالف أحکامه .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية .

رئيس مجلس الإدارة

لواء بحرى أ.ح. / طارق عدلى عبد الله على